

محاكمة مستريح البيض تكشف فشل الرقابة وترك المصريين فريسة لعصابات توظيف الأموال



الأربعاء 17 يونيو 2026 05:30 م

تنظر محكمة القاهرة الاقتصادية اليوم الأربعاء 17 يونيو جلسة محاكمة أيمن حامد سليمان المعروف إعلاميا باسم مستريح البيض والمزارع في القضية رقم 60 لسنة 2026 داخل القاهرة بتهمة تلقي أموال من مواطنين بزعم استثمارها في مشروعات الدواجن والمزارع مقابل أرباح مالية

وتعيد القضية فتح ملف توظيف الأموال في مصر بوصفه نتيجة مباشرة لانسداد قنوات الاستثمار الآمن أمام المواطنين وتراجع الثقة في المؤسسات الرقابية التي تتحرك غالبا بعد تراكم الضحايا الحكومة تترك الناس بين تضخم يلتهم المدخرات وسوق غير منضبط يستدرجهم بوعود أرباح سريعة

شبكة أموال ضخمة تحت عين رقابة غائبة

بحسب التحقيقات قررت النيابة العامة التحفظ على أموال أيمن سليمان وزوجتيه وأبنائه ومنعهم من التصرف فيها بعد ظهور مؤشرات على ادعاء تشغيل أموال في مشروعات وهمية القرار كشف أن الأجهزة المختصة لم تتحرك مبكرا رغم تضخم النشاط وتوسع دائرة المتعاملين معه

كما أثبتت التحقيقات أن معظم الشركات المرتبطة بالمتهم منشأة حديثا ولا تملك نشاطا حقيقيا واضحا ولم تقدم إقرارات ضريبية تثبت حركة استثمار منتظمة هذا التفصيل يضع الأجهزة الرقابية أمام سؤال مباشر عن كيفية تمدد كيان مالي بلا تاريخ ضريبي ولا نشاط إنتاجي كاف

وفي هذا السياق يخدم طرح الكاتب الاقتصادي مصطفى عبد السلام محور الرقابة الغائبة لأنه يركز في كتاباته على هشاشة الاقتصاد الحقيقي واتساع مساحات المضاربة والبحث عن عائد سريع قراءة عبد السلام تساعد في فهم كيف يتحول ضعف الإنتاج إلى بيئة مثالية لخطاب الثراء السهل

لذلك لا تبدو قضية مستريح البيض والمزارع واقعة نصب منفصلة عن المناخ الاقتصادي العام المتهم بحسب التحقيقات لم يقدم عائدا استثماريا موثقا من مشروعات دواجن أو مزارع بل اعتمد على تحويلات وإيداعات المواطنين وهي علامة كلاسيكية في قضايا توظيف الأموال غير المرخصة

ضحايا يبحثون عن النجاة من التضخم

بعد ذلك تكشف القضية جانبا إنسانيا لا يقل خطورة عن الجانب الجنائي لأن الضحايا لم يدخلوا غالبا من باب الطمع المجرد فقط قطاع واسع من المصريين يبحث عن حماية مدخراته من تآكل الجنيه وارتفاع الأسعار فيلجأ إلى أي وعد يسبق السوق ويتجاوز البنوك

وتوضح الباحثة الاقتصادية سلمى حسين في أعمالها حول السياسات المالية والعدالة الاجتماعية أن ضغط الأسعار والدخول الضعيفة يدفع الأسر إلى خيارات قاسية لحماية الحد الأدنى من الاستقرار توظيف هذا الرأي هنا يشرح لماذا تصبح وعود الأرباح المرتفعة أكثر جاذبية وسط خوف اجتماعي واسع

غير أن هذا لا يعفي الدولة من مسؤوليتها لأن المواطن الذي يهرب من الفائدة الضعيفة أو التضخم أو غياب فرص الاستثمار لا يجب أن يقع وحيدا أمام شبكات غير مرخصة الحكومة التي ترفع كلفة المعيشة مطالبة أيضا ببناء حماية مبكرة لا بإعلان التحفظ بعد الكارثة

وبحسب ما ظهر في التحقيقات استغل المتهم رغبة المواطنين في الحصول على عوائد مرتفعة وقدم نفسه بوصفه صاحب مشروعات في الدواجن والمزارع هذه الصيغة تمنح الضحية شعورا زائفا بالأمان لأن النشاط الزراعي والغذائي يبدو ملموسا وقريبا من احتياجات السوق اليومية

ثم جاءت الأرقام لتؤكد حجم الفجوة بين الخطاب المعلن والواقع المالي التحقيقات قالت إن حسابات المتهم لم تشهد عائدا حقيقيا من استثمارات وإنما شهدت تحويلات وإبداعات من مواطنين هذه النقطة تجعل القضية أقرب إلى تدوير أموال لا إلى نشاط إنتاجي فعلي

ثروة لا تفسرها الشركات الحديثة

على الجانب الآخر كشفت التحريات عن ثروة ضخمة لا تتناسب مع النشاط المعلن للمتهم الحديث عن 116 فدان في الشرقية ومنشأة القناطر وخلف كمبوند النخيل ووحدين سكنيتين في الفيوم و6 سيارات وأرصدة تتجاوز 300 مليون جنيه يفرض سؤالاً عن مصدر التراكم المالي

كذلك رصدت التحريات وجود 16 ألف دولار وحصول المتهم على قروض بضمان شهادات ادخار بنحو 165 مليون جنيه هذه التفاصيل لا تخص المتهم وحده لأنها تكشف قدرة منظومة مالية كاملة على استيعاب أموال ضخمة ثم طرح الأسئلة بعد أن تصبح القضية أمام المحكمة

ويخدم رأي الصحفي والباحث الاقتصادي وائل جمال هذا المحور لأنه يتناول في أعماله علاقة السياسات العامة بتوزيع المخاطر بين الدولة والمواطنين واتساع الفوارق الطبقيّة استدعاء هذه القراءة يوضح كيف يدفع المواطن الصغير ثمن الخلل بينما تتحرك المؤسسات بعد انفجار الأزمة لا قبلها

ومن هنا يصبح التحفظ على أموال المتهم وأسرتة خطوة ضرورية لكنها متأخرة في نظر الضحايا الإجراءات القضائية قد تمنع التصرف في الأصول لكنها لا تعيد الثقة بسهولة ولا تجيب وحدها عن سؤال رقابي أساسي وهو من سمح بتضخم هذه الشبكة قبل وصولها إلى المحكمة

في المقابل يواجه الضحايا رحلة قضائية طويلة لاسترداد أموالهم بينما تظهر الدولة في موقع من يسجل الضرر لا من يمنعه هذا النمط تكرر في قضايا المستريحين لأن الرقابة لا تتحرك غالبا إلا بعد انتشار البلاغات وتداول القصة إعلاميا واتساع أثر الخسائر

لذلك تحمل محاكمة أيمن حامد سليمان دلالة أكبر من اتهام فرد بالنصب على المواطنين القضية تختبر قدرة المحكمة الاقتصادية على كشف مسار الأموال كما تختبر جدية الدولة في مواجهة توظيف الأموال بعيدا عن الاكتفاء ببيانات التحفظ وحصر الأصول بعد فوات الأوان

واخيرا تبقى النتيجة الأشد وضوحا أن المواطن المصري يدفع مرتين يدفع مرة حين تلتهم الأزمة الاقتصادية مدخراته ويدفع مرة أخرى حين يسقط في شبكة تعده بإنقاذه من الأزمة نفسها وبين الدفعتين تقف حكومة لا تراقب مبكرا ولا تعترف بمسؤوليتها السياسية عن اتساع هذا السوق